



مركز البيان للدراسات والتخطيط  
Al-Bayan Center for Planning and Studies

# طهران كيف تنظر للعلاقة مع بغداد؟ ما يجب ولا يجب من اجل مستقبل ايران والعراق

سيروس برنا بلداجي



ترجمة وتحرير مركز البيان للدراسات والتخطيط

## عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركز مستقلٌّ، غيرُ ربحيٍّ، مقرّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليل مستقلٍّ، وإيجاد حلول عمليّة جليّة لقضايا معقدة تهّم الحقلين السياسي والأكاديمي.

## ملاحظة:

الآراء الواردة في المقال لا تعبر بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنما تعبر عن رأي كاتبها.

حقوق النشر محفوظة © 2021

[www.bayancenter.org](http://www.bayancenter.org)

[info@bayancenter.org](mailto:info@bayancenter.org)

Since 2014

## طهران كيف تنظر للعلاقة مع بغداد؟ ما يجب ولا يجب من أجل مستقبل إيران والعراق

سيروس برنا بلداجي \*

### (أ) طرح القضية

في هذا التقرير المتخصص، سنقوم أولاً بإلقاء الضوء على العلاقات الثنائية بين النظامين أي الجمهورية الإسلامية الإيرانية والعراق، وخاصة «أصول التضامن التاريخي، والثقافي، والإيديولوجي» بين البلدين بمثابة تمهيد أساسي للإنتاج وإعادة الإنتاج لقدرات إيران تجاه العراق وناقش إمكانياتها حيال العراق. ثم، ومن خلال البحث، ندرس الوضع الكلي للعلاقات الثنائية من أجل تحليل وتبيين أهم التحديات، والفرص والتهديدات الإيرانية تجاه الأوضاع الراهنة وخاصة «عملية بناء الدولة في العراق» والآثار الناجمة عنها على الأمن القومي الإيراني؛ وبعد تحليل منطوق حقائق المفاوضات الثنائية في العقد الأخير، نعرض في القسم الأخير السلوكيات المطلوبة (يجب ولا يجب) للجمهورية الإسلامية الإيرانية كـ«حزمة مقترحات».

بشكل عام تدرس علاقات أي بلد مع جيرانه في إطار أحد الأشكال الاتصالية، التعايش المسلم، والتحالفات والمنافسات والتوترات؛ وبشكل مختصر يمكننا أن نعدد فترات العلاقات بين إيران والعراق على النحو التالي:

(1) **مرحلة التضامن والتحالف النسبي:** منذ فترة الانتداب البريطاني على العراق (1920) ثم استقلال البلاد في عام (1932) وحتى نهاية فترة النظام الملكي (1958)، كانت العلاقات بين البلدين سواء أكان في إطار حلف «سعد آباد» أم حلف «بغداد» أو حتى خارج هذين الحلفين، جيدة بشكل عام وذلك بسبب نفوذ إنجلترا. وإن كانت تحدث، في بعض الأحيان، خلافات حدودية في هذه الفترة، إلا أنها كانت تُحل عادةً بدون أي اشتباك يُذكر.

(2) **مرحلة التنافس والحرب:** عقب انقلاب تموز عام (1958) في العراق، دخلت العلاقات الثنائية بين البلدين مرحلة المنافسات الخطيرة، حيث كانت محدودة أولاً في فترة ما بين

\* باحث أول في شعبة العلاقات الخارجية بقسم الدراسات السياسية في مركز دراسات مجلس الشورى الإسلامي الإيراني.

عامي (1958 – 1968)؛ ثم وصلت إلى مرحلة التوترات، والصراع والحرب؛ ومنذ عام (1988) وبعده (حتى عام 2005) سادت حالة «لا حرب ولا سلام» على العلاقات بين البلدين.

3) **مرحلة التضامن الودي:** منذ ربيع عام 2004 ونظراً لوصول شيعة العراق إلى السلطة وكذلك العلاقات الإيجابية لقادة الأحزاب الكردية والشيوعية مع طهران، حيث إن هذه الأحزاب تلعب دوراً مؤثراً في الحكومة العراقية الجديدة، ومن جهة أخرى نظراً لاعتماد سياسة «نزع التوتر» في إستراتيجية السياسة الخارجية للنظام الإيراني، يبدو أنه، على الأقل، على المدى المتوسط – خلال عشرة أعوام – ستطوي العلاقات الثنائية بين البلدين طريقاً سلمياً.

في الفترة الممتدة بين عامي 1958 وحتى 2003، كانت هناك بعض الصعوبات والتحديات في العلاقات بين البلدين، من بينها: العلاقات المتقاربة للحكومات العراقية بعد الانقلاب مع الاتحاد السوفيتي (السابق)، ودخول الأسطول السوفيتي إلى الخليج العربي لدعم هذه الحكومات ما تسبب بالقلق للنظام الملكي في إيران، والسياسات الحادة لهذه الحكومات على المستوى الإقليمي وتباين ماهيتها مع الأنظمة الملكية من ضمنها إيران، وكذلك سياسات العراق التوسعية وأطماعه تجاه الكويت وإيران وطرحه لقضية شط العرب ومزاعمه حول محافظة خوزستان، وتورطه في الخلافات الحدودية في أعوام 1960 و1973 والأهم من ذلك كله اعتدائه على إيران في عام 1980 و8 سنوات من الحرب المفروضة وأخيراً قضية الأكراد وتفعيل سياسة «دعم الأحزاب المعارضة» من قبل البلدين في مقابل أحدها الآخر.

وقبل انتصار الثورة الإسلامية، أدى التقارب النظام الملكي في إيران مع الكيان الصهيوني والآثار السيئة المترتبة لهذه العلاقات على الرأي العام العربي والمنظرين البعثيين، إلى تطهير المجتمع العراقي من المواطنين من ذوي الأصول الإيرانية وبشكل عام اعتماد سياسة «الكراهية تجاه إيران»، وطرده 40 ألف شخص من الأكراد الفيليين في عامي (1971 – 1972م). وتلتها الموجة الثانية من طرد المواطنين من ذوي الأصول الإيرانية، الذين أتهموا باعتبارهم الطابور الخامس وطلبيعة لتوسع إيران في العراق، وذلك في النصف الثاني من عقد السبعينيات الميلادي، وكل هذا يعتبر من نقاط تحول سياسة العداة لإيران من قبل النظام البعثي. ومن أجل تعزيز القومية العراقية، وتقليل الفجوات الاجتماعية بين السنة والشيعة والعرب والأكراد، تبنت الحكومة العراقية المواجهة مع الإيرانيين واليهود. وبعد انتصار الثورة أيضاً، أتبعته هذه السياسة بشدة خلال أعوام 1979 – 1980.

وعندما نلقي نظرة على سير العلاقات بين إيران والعراق منذ الماضي وحتى الآن، نصل إلى هذه النتيجة أن العلاقات بين البلدين كانت متوترة غالباً. وتعد غايات وتدخلات القوى الاستعمارية الكبرى آنذاك، ومطامع الخلافة العثمانية، والانعكاسات الناجمة عن انهيار هذه الإمبراطورية، وبلقنة المنطقة وتقسيمها إلى دول، من أهم أسباب هذه التحولات التي ما زالت تلقي بظلالها على العلاقات بين البلدين. وإن لم تكن لإيران، بعد الحرب العالمية الأولى، خلافات خطيرة مع دول الجوار بحيث تبرز خطر الحرب، إلا أن نزاعات وتوترات كانت تشوب علاقاتها مع دولة العراق منذ تأسيسها عام 1920. ومن ضمن القضايا التي هيمنت على العلاقات بين البلدين في العقود الأخيرة: «التوتر والعداء المتقلب، وإبرام الاتفاقيات ونقضها المتواصل من جانب الطرفين، والخلافات الحدودية التاريخية، وقضية العتبات المقدسة والزوار الإيرانيين، وقضية كردستان، وأزمة القوميات وتشكيل الأحزاب المعارضة في تلك المنطقة، واتهام أو حقيقة التدخل في الشؤون الداخلية لأحدهما الآخر. والأهم من هذا كله، الخلافات المذهبية، وبعبارة أخرى السياسية، والإيديولوجية وغيرها...». وفي هذه الأثناء، تنصدر الخلافات السياسية الإيديولوجية، والقضايا الحدودية، وإنكار التدخل في الشؤون الداخلية لأحدهما الآخر، خاصةً بعد استقلال العراق عام 1932م هذه التحديات.

وبينما ألفت هذه القضايا بظلالها على العلاقات الثنائية، يستفيد كلا البلدين إيران والعراق من أسس التضامن الراسخ والدلالي من النواحي التاريخية والثقافية وخاصةً الإيديولوجية. وأهم أصول ومحاور التضامن الثقافي والتاريخي والإيديولوجي بين إيران والعراق هي كالتالي:

(1) المذهب الشيعي الاثنا عشري والارتباط المعنوي الخاص الذي يربط بين شيعة كلا البلدين مع ملاحظة المعتقدات السياسية المشتركة.

(2) العتبات المقدسة في المدن المقدسة: النجف، وكربلاء، والكاظمية، وسامراء في العراق، ومدينتي مشهد وقم في إيران حيث أدت هذه العتبات إلى سفر الزوار، وبالتالي يصبح عامل اتصال بين البلدين.

(3) النسيج الثقافي والاجتماعي المشابه بين البلدين، مع ملاحظة السوابق التاريخية وأن الأراضي العراقية كانت جزءاً من التراب الإيراني على مدار القرون الطويلة، وما زالت حتى الآن تُرى آثار الحضارة الإيرانية في أطلال المدائن وبعض المدن العراقية الأخرى.

(4) عدد كبير من الإيرانيين يقيمون في العراق، وأيضاً يقيم عدد من العراقيين في إيران.

(5) وجود الحوزات العلمية في كلا البلدين، والاتصال العلمي والثقافي القديم بينهما.

(6) الاهتمام الذي وجهه شيعة العراق إلى حكومة إيران من أجل حل مشكلاتهم، إذ كانوا يعتبرون الحكومة الإيرانية تدعمهم وتحميهم حتى في مقابل سلطة الحاكم العثماني، واستمر هذا الوضع حتى أواخر الأسرة القاجارية. وخلال العقود الثلاثة الأخيرة أيضاً كانت الأحزاب الشيعية المعارضة - وخاصة العراقيين المطرودين - تتوقع ذلك التوقع من إيران بشكل جاد.

(7) التجاور ووجود حدود مشتركة طويلة، لاسيما أن قاطني المناطق الحدودية يعيشون غالباً بصورة بدوية، حيث كانوا في السابق يتنقلون صيفاً وشتاءً بين جانبي الحدود حيث لم تكن هناك سيطرة حدودية.

(8) مرجعية أو زعامة واحدة شيعية على شيعة كلا البلدين على مدار التاريخ، وعلى سبيل المثال يمكن الإشارة إلى الفتوى التاريخية للـ«آية الله سيد محمد حسن الشيرازي» مرجع التقليد آنذاك، وزعيم «ثورة التنباك»، أو الفتاوى المختلفة التي كان يصدرها علماء النجف أثناء عصر «الثورة الدستورية».

وبالتالي، إن وجود أصول اعتقادية مشتركة (الأصول النظرية الإسلامية المشتركة وخاصة المذهب الشيعي)، ودور المرجعية الهامة، وسابقة إقامة مرجع التقليد آنذاك أي الإمام الخميني في العراق (وجود علاقات عاطفين بين القادة الدينيين لكلا البلدين)، ووقوع العتبات المقدسة في العراق، والمناقشات بين الحوزات العلمية في كلا البلدين، من بين المؤشرات الهامة التي جعلت «التضامن الإيديولوجي والتوافق التاريخي الثقافي» بين نظام جمهورية إيران الإسلامية والمعارضين العراقيين، وخاصة الشيعة، خلال 26 عاماً الماضية، إيجابية.

لذلك، وعقب اندلاع الثورة الإسلامية في إيران، ومع الأخذ في الاعتبار الآثار غير القابلة للإنكار لهذه الثورة على دول المنطقة وأحزاب المعارضة العراقية، حيث إنها اعتبرت نظام جمهورية إيران الإسلامية المؤسس حديثاً قبله الآمال ومركز العالم الإسلامي، ارتفع مستوى التوافق والتعاون في العلاقات من خلال عملية متقابلة ومتكاملة. بحيث إنه حتى خلال سنوات ما بعد الحرب والظروف الحالية، اقتضى التعامل والجرح والتعديل بين مصالح الأحزاب العراقية المعارضة مع المصالح القومية

لجمهورية إيران الإسلامية، من وجهة نظر واضعي السياسات العامة لجمهورية إيران الإسلامية وزعماء الأحزاب الإسلامية المعارضة، لطافة وحساسية خاصة! بحيث يبدو أن واضعي السياسات من كلا الجانبين (نظام جمهورية إيران الإسلامية، وزعماء الأحزاب الإسلامية المعارضة) يديرون «التضامن الإيديولوجي والتوافق التاريخي والثقافي» باستخدام الحيل وإمكانيات فن الدبلوماسية، بحيث لا تتهدد ولا تُنتهك أهداف وإستراتيجية الأحزاب المعارضة في مقابل القوى المنحرفة قدر الإمكان ضمن تأمين المصالح العليا لنظام جمهورية إيران الإسلامية!

وبالتالي، يعتبر التضامن الإيديولوجي والثقافي والتاريخي بين المجتمع الشيعي العراقي مع إيران البنية التحتية الأساسية وقابلة تأثير جمهورية إيران الإسلامية على المجتمع الشيعي العراقي.

وكذلك، أدت إقامة زعيم الثورة الإيرانية العظيم لمدة 13 عاماً، منذ عام 1963 وحتى 1977، في العراق إلى خلق وتعميق العلاقات والروابط السياسية والعاطفية بينه وبين زعماء انتفاضة شيعة العراق، وهذه الروابط ما زالت منعقدة بين قادة الحركة مع المرشد الأعلى للثورة وبعض الوجوه الإيرانية البارزة. وكذلك، وجود أحزاب عريقة مثل: حزب الدعوة، والعائلات المعارضة الكبرى مثل: الصدر، والحكيم، والشهرستاني، وغيرهم... كانت العوامل التي حولت الأرضيات الذهنية الكامنة بين شيعة العراق إلى طاقة جديدة بالملاحظة من أجل الهبات الثورية.

لكن، بغض النظر عن عملية تطور العلاقات الثنائية على النحو المذكور، والمبادئ الجديدة بالاعتماد للتضامن بين البلدين، وإجمالاً يمكن القول إنه بعد مساء العشرين من مارس 2003/ فروردين 1382 قطعت مواقف جمهورية إيران الإسلامية إزاء التطورات العراقية الجديدة من حيث السياسات المعلنة شمولاً منطقياً وعقلانياً. وهكذا، المواقف الآتية تؤكد على التكتيك السابق ذكره:

- دعم جمهورية إيران الإسلامية للآليات الدولية، خاصةً قرار الأمم المتحدة رقم 1441 الذي أخطر حكومة العراق بالتعاون التام مع وفد التفتيش الدولي، وتنشر قائمة أسلحة الدمار الشامل لديها، وفي غير هذه الحالة، سوف تواجه بردود أفعال جادة.

وقبل العراق بنود القرار على الفور، واستأنف المفتشون الدوليون عملهم في العراق. لكن أمريكا لم تحصل قط على الأسلحة التي تذرعت لها للهجوم على العراق!

- معارضة إيران لاستخدام القوة، خاصةً عن طريق إجراءات أمريكا أحادية الجانب،



- المساعي الدبلوماسية الإيرانية من أجل وصول صدام إلى توافق مع الضغط العالمي بطرق مختلفة،
- الإعراب عن رضا إيران حكومتاً وشعباً بعد سقوط النظام البعثي،
- الاعتراف رسمياً بالمجلس الانتقالي في الفرصة المناسبة (كنا أول دولة تعترف رسمياً بالحكومة الانتقالية)، وإعادة العلاقات الدبلوماسية،
- إجراء الزيارات الرسمية من أجل تعزيز العلاقات الثنائية التجارية والسياسية.
- المشاركة في الاجتماع الإقليمي المتعلق ببناء الدولة في العراق.

### ب) التقييم

② من عناصر السلطة، والموقع الجيوبوليتيكي لإيران.

② التضامن الإيديولوجي والثقافي والتاريخي، وبشكل خاص المذهب المشترك مع ملاحظة الأغلبية الشيعية في العراق على نحو ما سبق.

ج) العلاقات السياسية والعاطفية الراسخة بين إيران وزعماء وأعضاء بعض الأحزاب المعارضة مثل: المجلس الأعلى للثورة الإسلامية، والأشخاص ذوي النفوذ مثل: آية الله السيد كاظم الحائري، باعتبارهم حلفاء لإيران، وبعض الأحزاب الأخرى وإن لم يكونوا حلفاء! إلا أنهم لهم علاقات ودية مع جمهورية إيران الإسلامية، مثل: حزب الدعوة، ومنظمة العمل الإسلامي، وبعض من الأكراد الفيليين، والترکمان الشيعية.

وأهم أهداف إيران ومصالحها إزاء العراق الحديث، وأهم هذه الأهداف عبارة عن:

أ) الحفاظ على وحدة الأراضي العراقية، مع الأخذ في الاعتبار 1458 كيلومتر التي تعتبر أطول حدود برية للبلاد،

ب) عدم تشكيل حكومة معادية لإيران مع زيادة نفوذها في العراق، لاسيما عن طريق الوسائل الثقافية،

ج) الاهتمام من أجل تشكيل حكومة قومية مستقرة،



(د) عدم مشاركة العراق في تحالفات معادية لإيران مع تحدي أمريكا،

(هـ) الحفاظ وتعزيز مكانة: المرجعية، والحوزة، والعلماء في تطورات العراق (بنية السلطة)،

(و) تعزيز العلاقات الثنائية مع العراق مع متابعة تنفيذ قرار مجلس الأمن مع احترام اتفاقية الجزيرة (1975م)، واتفاقية الجزائر (1975م) حول الحدود بين البلدين. وبناءً على ذلك، بالإضافة إلى أنه بعد مرور 17 عاماً منذ انتهاء الحرب المفروضة يمكن تعميق الثقة اللازمة بين البلدين. ومن ناحية أخرى، على الحدود الغربية للبلاد، بالإضافة إلى إحباط المؤامرة العالمية على وحدة الحدود الإيرانية، سوف تصبح سبب الازدهار والتنمية الاقتصادية لهذه المناطق. وفي هذا الصدد، يجب التأكيد وفقاً للقانون الدولي على أن تغيير الحكومات لا يمكن أن يُسقط مسؤولية الحكومة السابقة. مثلما اعتذرت الحكومة اليابانية بعد 40 عاماً من أعمال اليابانيين الإجرامية بحق الشعب الكوري، وبعد مرور 60 عاماً على الحرب العالمية الثانية، وبعد تغيير بعض الحكومات، تدفع الغرامات المتعلقة بها بانتظام.

(ز) الإسراع في تنمية العلاقات الاقتصادية وخاصةً بهدف الحصول على سوق عراقي رابحة.

(ح) ترسيخ الوجود الشيعي في بنية اتخاذ القرار، مع التأكيد على ترسيخ الأنظمة الديمقراطية، عن طريق الإسراع في الانتقال التام للسلطة إلى العراقيين، وإجراء انتخابات مختلفة، وتشكيل حكومة وبرلمان ومجالس محلية....

(؟) إجمالاً، إن قبلنا أن مصالحنا القومية كامنة في أن:

- يتحول العراق من دولة معادية إلى دولة آمنة.

- تُحل الخلافات الحدودية بين إيران والعراق.

- لا يمتلك العراق جيشاً قوياً لتهديد جيرانه.

- يمتلك الشيعة السلطة والمزايا الجيوبوليتيكية النسبية في جنوب العراق.

- لا يستقل الأكراد.

- لا يتحول العراق إلى منطقة فراغ للسلطة، واتحاد للإرهاب، ومكان تجمع العصابات

المافياوية.

ففي تلك الحالة يمكن أن نعد أولويات إيران إزاء العراق كالتالي:

1. إقرار الأمن والهدوء النسبي في العراق،
2. إجراء انتخابات حرة، وتولي الشيعة السلطة،
3. الحيلولة دون وقوع حرب أهلية في العراق،
4. منع انتشار الاضطراب على الحدود مع إيران،
5. الحيلولة دون انتشار القومية الكردية في إيران.

## 1) التحديات

### □ التحديات داخل البنية:

في ملاحظة عامة، بالمرور على العمل الإجمالي لنظام جمهورية إيران الإسلامية إزاء العراق منذ اندلاع الثورة الإسلامية وحتى الآن، فأهم التحديات والأضرار «داخل البنية» لبلادنا في هذا الصدد عبارة عن:

1. تعدد مراكز وضع السياسات والتنفيذ،
2. التعامل المزدوج والانتقائي لبعض مبادئ وضع السياسات مع حركة شيعة العراق، وبشكل خاص أحزاب المعارضة الإسلامية في العراق،
3. وجود فجوة بين نوعين من وجهات النظر المتخصصة المتمايزة بين المبادئ المتعلقة بالخدمة الحكومية، أحدها يتعلق بدعم حركات التحرر والاستقلال بتكتيك «مثالي». والآخر متعلق بالحصول على المصالح القومية، أو مصلحة المحور بتكتيك «واقعي».

لذا بشكل عام، ضرورة وأهمية حصول اتفاق في الرأي بين النخبة، حول المصالح القومية وإزالة مشكلة تعدد مراكز اتخاذ القرار، هما أمران أساسيان التي تجب دراستهما. ومن أجل الوصول إلى «الانسجام الداخلي» في الروابط ووضع السياسات الخارجية، يجب إعادة التفكير في البنية

السياسية، وكيفية تقسيم السلطة، والصلاحيات، والمسؤوليات، حتى نستطيع أن نتخذ قرارات وإجراءات قيمة في الظروف العالمية الجديدة وهنا، مع ملاحظة تطورات العراق، وننفذها.

## (?) التحديات خارج البنية (البيئية)

1. أحد انعكاسات عدة عقود من التوتر والنزاع بين إيران والعراق، وخاصةً وقوع حرب الثماني سنوات، هو زيادة العداوات، والمخاوف الأمنية، وسوء ظن وشك كلا البلدين بالنسبة إلى أحدهما الآخر. والإيرانيون يعتبرون صدام وحرب الثماني سنوات عاملاً أساسياً لتؤخر البلاد ومشاكلها في المجالات الاقتصادية والاجتماعية المختلفة. ومن ناحية أخرى، لقد أدت الدعاية الشديدة المعادية لإيران في عهد البعث، وكذلك اشتباك العراقيين في حرب مع إيران، وعدة عقود من العداوة في العلاقات بين البلدين، إلى تقوية بعض الاتجاهات العربية المعادية لإيران. لذا، على الرغم من المبادلات الثقافية، وخاصةً بين الأكراد وشيعة العراق مع الإيرانيين، إلا أن عدم الاهتمام ببعض الانعكاسات لمثل هذه الأمور خلال العقود السابقة يمكن أن تعمل كمانع أمام تعزيز العلاقات بين البلدين. وفي هذا الصدد من الضروري الاهتمام الخاص بزيادة التبادلات الثقافية بغرض إيجاد السلام والمودة بشكل أكثر بين البلدين ورفع أسباب العداوة السابقة.

2. وضع أكراد العراق، واحتمال انتشار البحث عن الهوية، وبالنسبة إلى أكراد العراق باعتبارهم ثاني قوة مؤثرة بعد الشيعة في الدولة العراقية الجديدة، من الضروري اجتناب أي نوع من الطيران العالي بغرض استقلال كردستان العراق والانفصال الكامل، والاكتفاء بضمان حقوقهم ومصالحهم في إطار دولة العراق. لأن أي نوع من الانفصال في هذا الصدد سوف يُواجه بمعارضة إيران ومقاومتها. ويجب على إيران أيضاً أن تهتم بتأمين حقوق أكراد العراق في إطار عراق واحد واحترامه. وهذا الأمر سوف يؤدي إلى ودية أكثر في العلاقات وبالتالي ارتقاء العلاقات بين إيران والعراق.

1. وجود قوات معادية للثورة في العراق.

2. وجود طيف من الإسلاميين، وخاصةً الشيعة المعارضين لجمهورية إيران الإسلامية في العراق.

3. صرف النظر عن قرار 598 من بين المضامين المتعلقة بالمشكلات الحدودية المزممة وغرامات الحرب المفروضة.

4. إعراب بعض المسؤولين العراقيين والإقليميين عن قلقهم بشأن تدخل إيران السياسي والأمني. ويشار في هذا الصدد إلى برامج شبكة العالم الدولية، وسحر، وغيرها... ويؤكد المسؤولون العراقيون على أن إيران لا تضبط حدودها جيداً. وإن كنا منزعجين بشأن شكواهم غير المناسبة.
5. الأمر الآخر الذي يجب أن نلاحظه دائماً، هو أنه يجب أن نعتبر العراق أكثر من أنه دولة إسلامية بأغلبية شيعية، ويجب أن نعتبره في الدراسات الاستراتيجية دولة بنية واتجاهات عربية.
6. لقد أدى الانسجام بين بنيتي إيران والعراق الاقتصاديّتين، مثل المزايا النسبية، إلى ألا تؤثر الاتجاهات الاقتصادية للجانبين تأثيراً كبيراً على إيجاد التناغم بين هذين البلدين.
7. إجمالاً، على مستوى التحليل الكلي، ومن الزاوية المتعلقة بتحديات جمهورية إيران الإسلامية، إن الميل والإقبال على الإسلاموية الذي بدأ منذ عدة عقود ماضية، واشتد مع اندلاع الثورة الإسلامية في إيران، خطر على المصالح الأمريكية في المنطقة، وبالتالي، يجب البحث عن طريقة للتحكم بها. ولكن من حيث أن الإسلاموية قد انتشرت على مستوى الجماهير والشعوب الإسلامية، فلن يكون هذا الأمر عملاً بسيطاً. وأول حلول أمريكا من أجل مواجهة الإسلاموية، ليس فقط في أن تتبعه نتيجة إيجابية، وإنما خلفت تبعات سلبية متعددة. وكان هذا الحل عبارة عن خلق، وتأسيس، والتشجيع على مذهب أو تيار إسلاموي جديد في مقابل الإسلاموية من النوع والنموذج الإيراني، حتى يلبي الطلب الموجود، ويكون تحت السيطرة بشكل كامل. وهذا النموذج الذي تكون بدعم سياسي أمريكي ودعم مالي من بعض الدول الإسلامية في المنطقة من أجل مواجهة الإسلام السياسي الإيراني، في ذلك الوقت سماه المرشد الأعلى للثورة الإسلامية الإيرانية «الإسلام الأمريكي». وكانت الوهاية هي الظهير الفكري لهذا النموذج، وكانت حكومة طالبان هي تجليه الخارجي. وحمت أمريكا هذا التيار غافلة عن مبادئه السلفية التي كانت تظهره مستعداً للأصولية في مفهوم خاص، وحتى قدمت مساعدات وفيرة لمنظمة «القاعدة» حتى تسيطر على أفغانستان. ولكن هذا التيار، في مسيرته التكاملية مع العودة إلى الأصول السلفية الجامدة، دعم نوعاً من الأصولية الحقيقية في العالم الإسلامي التي كانت سطحية وجامدة ومتحجرة، وشبت نار هذه الأصولية سريعاً في أمريكا أيضاً، خاصة أنها قد أظهرت سياسات أمريكا الازدواجية والمعادية للإسلام في عهد بوش الابن في قضية فلسطين وإسرائيل. وكانت تحركات القاعدة المعادية لأمريكا في العالم، وخاصةً حادثة

(11 سبتمبر 2001م) نقطة النهاية لهذا النموذج أمريكي الصنع.

وبالتالي، مع الأخذ في الاعتبار التهديد الذي يتوجه من هذه الناحية إلى المصالح الأمريكية في العالم وخاصةً في منطقة الشرق الأوسط، فإن بناء دولة بأسلوب معاصر في العراق يمكن أن يتيح الفرصة لأمريكا التي خلقت نموذجاً بالتلفيق بين نوع من الإسلاموية المسيطر عليها وأجزاء من الديمقراطية (الديمقراطية الموجهة)، تلبّي به الاحتياجات والطلبات الموجودة من ناحية، وتسيطر على التيار الإسلامي سيطرة كلية من ناحية أخرى، وتقوده نحو الطريق المقصود.

في هذا الفرض، فالحكومة العراقية الآتية هي حكومة إسلامية ديمقراطية، ولكن ليست من نوع إيران، بل ستكون نموذجاً جديداً يرضي أمريكا. وفي هذه الحالة، قد لبت أمريكا طلب الديمقراطية من ناحية، وطلب الإسلاموية من ناحية أخرى، بدون أن يستطيع خطر جاد أن يهدد المصالح الأمريكية في المنطقة. وفي حالة التحقق النهائي لهذا السيناريو، يجب أن ننتظر تطورات سياسية خطيرة في مستقبل الشرق الأوسط (الكبير!). التحولات التي ستواجه خلالها النظم السياسية العربية في المنطقة تغيرات كيفية بنوية. لأن هذه النظم منذ الآن قد بادرت بنفسها وقامت بتحويلات ديمقراطية. وعدم دقة الأمريكان في هذا المشروع، من المحتمل أن يؤدي إلى تقوية نموذج «الشعبوية الدينية الإيرانية» الذي يعتبر في تعريف الأمريكان وتصورهم خطراً جاداً على مصالحهم وفرصة أساسية لجمهورية إيران الإسلامية. ونجاح «استراتيجية تغيير النظام» الإستراتيجية الجديدة المحافظة للولايات المتحدة منوط بنجاح واشنطن في تشكيل «دولة نموذجية» في بغداد. وفي الحقيقة، إعادة بناء العراق بشكل حكومي متحد «الولايات المتحدة» و«دولة إسرائيل» و«الدولة العلمانية» و«دولة الرفاه» بنموذج القيم الأمريكية هو قلب الإستراتيجية الأمريكية في العراق. وسيناريو أمريكا المثالي هو فعالية واستقرار «الحكومة النموذجية في العراق» باعتبارها نموذج للتنمية الأمريكية بين الدول المسلمة. وفي حالة تحقق ذلك الأمر، ستستطيع الولايات المتحدة في الألفية الثالثة الميلادية أن تحقق حلمها بانتصارها في «اللعبة الكبرى» من أجل هزيمة «النموذج الإسلامي للشرق الأوسط» و«أخبار» و«أخبار نموذج الشعبوية الدينية الإيرانية الملهم للمسلمين»!

وكذلك من ناحية أخرى، إن هزيمة الولايات المتحدة في تنفيذ واستقرار «الحكومة النموذجية» في العراق، لا يعني فقط هزيمة واشنطن في العراق، بل تعني هزيمة أمريكا في الشرق الأوسط، وبالتالي سوف يكون بمثابة فشل أمريكا في أول إنجازاتها من أجل ترسيخ الهيمنة الأمريكية العالمية.

## (2) الفرص

- وأهم فرصة هي تحويل بنية السلطة في العراق من بنية مركزية عسكرية معتمدة على الإيديولوجية البعثية إلى بنية غير مركزية شعبية معتمدة على الإيديولوجية الإسلامية.

- ومن الفرص الجديدة التي ظهرت بتعزيز سلطة الشيعة في البنية السياسية العراقية، فيما يتعلق بمسألة الأحزاب الإيرانية المعارضة المستقرة داخل العراق مثل: الحزب الديمقراطي، وكومله، وخاصةً وجود منظمة فدائبي الشعب في ذلك البلد. لذا، بوسع جمهورية إيران الإسلامية في المستقبل أن تضع موضوع الأحزاب المذكورة على أجندة أعمال المباحثات الثنائية. وضمن أنه يبدو أن هذا الموضوع على الأقل على المدى القصير وحتى المدى المتوسط، له علاقة مباشرة مع سير التفاهم أو التعارض جمهورية إيران الإسلامية وأمريكا. وإن كانت منظمة الفدائيين مدرجة على «القائمة السوداء» الأمريكية للجماعات الإرهابية و قائمة (الاتحاد الأوروبي)، (بالطبع وإن كان الاتحاد الأوروبي ما زال يضع منظمة المنافقين على قائمة الجماعات الإرهابية، إلا أنه لم يدرج «المجلس القومي للمقاومة»، الذراع السياسي لهذه المنظمة في أوروبا، في القائمة المذكورة)، لكن أمريكا فيما يتعلق بعلاقتها مع إيران، ما زالت تستطيع أن تستغل (كأداة) هذه المنظمة بوصفها أداة ضغط على جمهورية إيران الإسلامية. ومن الجدير بالذكر أن الأحزاب الثلاثة المذكورة خلال السنوات الأخيرة، مع الأخذ في الاعتبار التطورات السياسية والأمنية الإقليمية وخاصةً تطورات إيران الداخلية، قد تحولت تدريجياً من الاتجاهات الخشنة التي تلتزم استخدام المجال الحيوي لأراضي الدولة الداعمة من أجل تنفيذ عمليات تخريبية، إلى الاتجاهات الناعمة (النشاطات الثقافية والدعائية والحرب النفسية وغيرها...) المعتمدة على إستراتيجية «التحول من الداخل». لذا، مع الأخذ في الاعتبار التطور المتنامي لتكنولوجيا الاتصالات، قلت أهمية تجاور الحزب المعارض للدولة التي يعارضها.

- لقد دلت التطورات في العراق على أنه خلافاً لتصور الأمريكيين، كان حجم إيران في التطورات الداخلية للعراق أكثر بمراحل مما كان يتصوره الأمريكيان. لذا، سنحت هذه الفرصة لإيران كي تزرع عملائها ومواليها في العراق مستغلة الأوضاع الراهنة في هذا البلد، وتدخل إلى النظام السياسي العراقي الجديد بمعرفة القوى الموافقة لها. ولا ريب في أنه يجب أن يُنفذ هذا العمل بدقة واحتراس بالغين. وفي هذا الصدد، مع الأخذ في الاعتبار التجارب الموجودة، تؤكد على ضرورة وأهمية التناغم أكثر بين مبادئ إدارة الدولة في شؤون العراق. والنظرة إلى محافظي العراق كما وكيفاً

وخاصةً في المحافظات ذات الأغلبية الشيعية، تؤكد هذه المقولة.

- تُعتبر العلاقات الحالية بعد 26 عاماً على الأقل من عدم معارضة مواقف نظام مرجعية النجف مع جمهورية إيران الإسلامية، فرصة مهمة بالنسبة لنا.

- مع خروج العراق من طيف الدول المعادية لإيران، تمهدت مجالات التعاون الثنائي ومتعدد الجوانب في المنظمات الإقليمية وما بعد الإقليمية مثل: الأوبك، ومنظمة المؤتمر الإسلامي، و... أكثر مما مضى.

### (3) التهديدات

في دراسة بنية العلاقات الثنائية يجب القول إن ما تسبب في التحدي والتهديد لبلادنا خلال العقود الأخيرة يجب بحثه في ثلاثة عناصر رئيسية:

(?) إستراتيجية تصدير ثورة إيران الإسلامية، وخوف العراق منها،

(?) البنية البعثية والسلوك الخاص لنخبة العراق وخاصةً شخص صدام حسين،

(?) العنف الجيولوتيكي العراقي.

ومع سقوط النظام البعثي، زال تأثير النقطتين (أ، ب) في بنية السياسة الخارجية العراقية. لكن، ما زال عدم تمكن العراق من الحصول على مياه حرة، ما عدا عن طريق شط العرب، مع ملاحظة وجود الحقول النفطية المختلفة في محيط هذا النهر، يؤدي إلى أن ينظر العراق إلى هذه المنطقة بعين الطمع.

وعلى الرغم من أنه تم تحديد نقاط الصفر الحدودية في اليابسة وفقاً لاتفاقية الجزائر 1975، وأيضاً تحديدها في نهر شط العرب على أساس خط تالوج، لكن نوع نظرة النخبة العراقية إلى هذه المهمة أدى إلى أن تلعب هذه المسألة دوراً مهماً خالقاً للتحديات في العلاقات الثنائية على المدى الطويل، ويجب ملاحظتها دائماً باعتبارها اتحاد من التهديدات. وبالطبع يجب ألا تمنع هذه الحقيقة من أن ننسى أن اتفاقية الجزائر تحتوي على مبادئ قانونية قوية، لدرجة أن أي نوع من المفاوضات حولها يعني إضعاف تلك المبادئ. لذا، يجب ألا نسمح للطرف العراقي في إطار المباحثات الثنائية بطرح مشروعية هذه الاتفاقية، وتُتخذ الإجراءات اللازمة لإبرام معاهدة سلام مع العراق، وفي غير



هذه الحالة، سوف تظل هذه الاتفاقية مثل عظمة في حلق العلاقات الثنائية. لكن في الظروف الحالية، يجب الاعتراف بشكل عام، بأن التطور الذي يجري في الوقت الحاضر؛ هو إضعاف الهوية الشيعية لجمهورية إيران الإسلامية يأتي من قبل الشيعة وليس السنة! وسعي أمريكا في العراق منصب بالدرجة الأولى إلى اتباع الشيعة لهم. لأن هذا الأمر كان بوسعه أن يقلل جاذبية الجمهورية الإسلامية بين الشيعة العراقيين بدون إنفاق مبالغ طائلة.

وما يشجع أمريكا على أن تستغل تفوق الشيعة من أجل تغيير النظام الإيراني، هو خلق وضع إشكالي، وفي الحقيقة، نوع من العجلة التكرارية بشأن الشيعة، يكون لصالح أمريكا ويضر إيران. وهذا الوضع هو عبارة عن تحسين غير مسبوق لوضعية الشيعة في دول المنطقة بواسطة الإجراءات الأمريكية، الأمريكان الذين يعتبرون نظام إيران الشيعي العدو الرئيسي للمسلمين. وسوف يؤدي استمرار هذا الوضع إلى أنه عملياً، ستخرج الورقة الراجعة لجمهورية إيران الإسلامية في دول الجوار، أي الأقلية الشيعية، من يد إيران شيئاً فشيئاً، وتعمل ضدها. كما في أفغانستان تسببت هزيمة طالبان، أعدى أعداء الشيعة، بواسطة أمريكا، في التحسن التدريجي لوضع الشيعة السياسي والاجتماعي وحتى الاقتصادي. وفي العراق أيضاً، هزيمة صدام السني، المعارض الرئيسي لحركة الشيعة، حسنت من وضع الشيعة في هرم السلطة. وفي الدول الخليجية، أدى الضغط الأمريكي من أجل إجراء إصلاحات في دول مثل: السعودية، والبحرين، والكويت إلى ارتقاء وضع الشيعة بالنسبة إلى الماضي. بينما حقيقة الأمر هي أن هذا الوضع ظهر بواسطة حضور أمريكا وضغوطها، أو بصدد الظهور، ولكن جمهورية إيران الإسلامية تعارض أمريكا، ويبدو، من المحتمل في ذلك الوضع، لن تحظى معارضة إيران لأمريكا بدعم شيعة الدول الأخرى. وتوضح هذه الحقيقة الدقة في المواقف المعلنة والمنفذة لقيادة المجلس الأعلى، بوصفه الحزب الذي ينسجم أكثر مع جمهورية إيران الإسلامية. ومنذ سقوط صدام ودخول هذا الحزب إلى العراق وحتى الآن.

ومن منظور آخر، ذلك الوضع كان نتيجة لأحداث 11 سبتمبر ونسبته إلى السنة لا الشيعة أكثر من أن يكون نابعاً من إرادة مسؤولي واشنطن. وكان مجال النظام الدولي بعد 11 سبتمبر مناسباً للغاية من أجل الاستفادة من الدعاية الإيرانية. لأنه حتى ذلك الوقت كانت وسائل الإعلام العالمية تعتبر التشيع مرادفاً للإرهاب، ولكن في تحول مفاجئ، كانت السلفية السنية هي التي وقعت في دائرة الاتهام. وأجرت أمريكا هذا التحول بجدوى، ووجهت اهتمامها من الشيعة إلى السنة. وكانت إيران أيضاً تستطيع أن تستغل هذه الفرصة من أجل حل كثير من المسائل المتعلقة

بـ«الإرهاب»، لكنها لم تنجح في ذلك الأمر بسبب التأخر اتخاذ القرار. وفي العراق أيضاً، يتعاون الشيعة مع الولايات المتحدة أكثر من السنة. وبعبارة أخرى، إن السلوك العالمي بين الشيعة في العالم هو عدم معارضة أمريكا، بينما هذا السلوك على العكس في إيران. وفضلاً عن الأمور التي ذكرت سابقاً، وبشكل مختصر، إن الوضع العراقي الراهن يؤدي إلى التهديدات التالية بالنسبة إلى بلادنا:

1. طرح مزاعم ماضية حول المسائل البرية والحدودية،
2. نقض بنود الاتفاقيات السابقة وخاصةً عدم التقيد بمضمون قرار مجلس الأمن رقم 598،
3. استكمال حلقة السلطة: أمريكا، وإسرائيل، وتركيا في المنطقة، وتهديد خطير لإيران،
4. إن الحضور الأمريكي المؤثر في بناء الدولة العراقية سوف يتبعه آثار متجذرة في التطورات السياسية الاجتماعية وما يتبعها من مواقف العراق الأمريكية.
5. ترسخ الوجود الأمريكي قرب حدودنا عن طريق إنشاء قواعد استخباراتية وعسكرية، وبالطبع من زوايا أخرى، أولاً: الوجود الأمريكي بجوار حدودنا يؤدي إلى تعزيز وارتقاء انسجامنا الداخلي (القومي) بحيث يجب عد هذه المقولة في عداد الفرص. ثانياً: لقد أدت الإجراءات الأمريكية إلى القضاء على أحد الاتحادات المسببة للأزمات ضدنا خلال العقود الأخيرة.
6. الاتجاهات الحديثة للحوزات العلمية العراقية، وهذه الاتجاهات لها مؤثران أساسيان:

6 - 1. الاتجاه المحافظ المتجذر في بيت العلماء والحوزات والمرجعية العراقية منذ قرون ماضية، وهذا الاتجاه مختلف أساساً عما تدعو إلى جمهورية إيران الإسلامية خلال ما يقرب من ثلاثة عقود ماضية، ويتبع الآيات العظام: السيد محمد سعيد الحكيم، والشيخ فياض، وبشير النجفي، والبغدادي، والسيستاني، هذا الاتجاه إلى حد كبير.

6 - 2. التيارات الدينية المتفككة مع النزعات الليبرالية التي لها حضور بارز في عملية بناء الدولة الحالية. وهذا التيار، في الحقيقة، يطرح «مذهباً جديداً من الإسلام السياسي» يقع في مواجهة مقولات الجمهورية الإسلامية. وإذا استطاعت هذه العملية أن تصل إلى الفعالية اللازمة في مجال إدارة الدولة في مهلة زمنية مناسبة، فسوف تجذب جمهورية إيران الإسلامية إلى التحدي تلقائياً. وبالتالي، إن التعارض الأساسي بين جمهورية إيران الإسلامية وأمريكا من جهة، والتضامن

الثقافي والإيديولوجي بين المجتمع الشيعي العراقي مع إيران من جهة أخرى، يجعل ظروف اللعب الذكي في ساحة التطورات الجديدة تتمتع بحساسية خاصة. والسؤال المطروح في هذا الشأن هو أنه كيف يجب على إيران أن تتصرف حتى تظل بمثابة مرجع لشيعية المنطقة، وتحول دون استغلال أمريكا الكامل للظروف الحالية لمصلحتها إلى حد ما؟ وفيما يتعلق بنوع استنتاج نخبة اتخاذ القرار في إيران لهذه المسألة، يمكن أن تختلف إجابة هذا السؤال.

(?) إذا تصورت النخبة الإيرانية الحاكمة أن الوضع أعلاه «تهديد»، فعندئذٍ سوف يزداد التوتر بين إيران وأمريكا، وسوف تستطيع أمريكا بسبب امتلاك القوتين السياسية والاقتصادية أن ترزعزع وضع إيران بين شيعة العالم على المدى الطويل.

(?) إن تصورت النخبة الحاكمة أن الظروف الجديدة «فرصة» لإيران، فعندئذٍ سوف يتم تمهيد المجال من أجل الاستفادة بشكل أفضل من الظروف الموجودة بصدد فرض الضغوط الدبلوماسية على أمريكا والاتحاد الأوروبي وحتى الدول ذات الأقلية الشيعية في المنطقة، ولأن هذه المرة أمريكا أيضاً متورطة في الشؤون الشيعية، لذا سوف تقل إمكانية استخدام الدعاية الأمريكية عن تصدير الثورة الإسلامية.

(?) إذا شعرت النخبة الحاكمة بأن الوضع الجديد «مؤامرة» من جانب أمريكا من أجل بث الفرقة بين الشيعة، فعندئذٍ من ناحية ستضطر إيران إلى استمرار العملية السابقة في مواجهة مع أمريكا، ومن ناحية أخرى، سوف تضعف الوحدة الإسلامية بسبب تسمية بعض العلماء الشيعة بالأمريكان، وبالتالي ازدياد الخلاف بين الشيعة والسنة، وهو ما يتعارض مع أهداف الجمهورية الإسلامية المتجاوزة للقومية.

(?) إذا اعتقدت النخبة أن الوضع الجديد «فرصة وتهديد» بشكل متزامن، ففي تلك الحالة سوف يحاولون ضمن استغلال الفرصة الجديدة بالنسبة إلى الشيعة في الدول الإسلامية بصدد المصالح القومية، بث الفرقة بين الشيعة، وبالتالي، سوف يمنعون اتجاه شيعة دول الجوار نحو أمريكا. ويجب على إيران أن تستغل الفرصة الحاصلة من أجل ضم الشيعة إلى النظام السياسي المستقبلي في العراق وسائر الدول. ومن الطبيعي أنه يجب أن تتم هذه المسألة في إطار قوانين النظام الدولي. وبشكل عام يمكن القول إنه، مع الأخذ في الاعتبار الظروف الحالية، توجد نظرتان متفائلة ومتشائمة حول مستقبل العراق. فيعتقد جماعة أن انسحاب الجيش الأمريكي وحلفائه من العراق، بالتأكيد سيجعله

أفغانستان أخرى، والبقاء في العراق سيجعله إسرائيل وفلسطين أخرى، ولن تستطيع أمريكا أن تضبط العراق الحالي في مدة زمنية مناسبة؟ وإذا لم ينجح العراق في التعريف المحدد للعلاقات الثلاثية التي يجب أن تعتمد على التعايش والمساواة، ولم يواجه أحداث العنف الحالية على نحو مؤثر، فسوف تظل التوترات الموجودة كمشكلة دائمة في الحياة السياسية العراقية و... تعتقد الجماعة الأخرى أن أمريكا ستنتقل السلطة تدريجياً إلى العراقيين في إطار إستراتيجيتها في الهيمنة، مع قدرة على التحول والتغيرات التكتيكية، وسوف تستفيد بصورة موجهة من إمكانيات منظمة الأمم المتحدة وسائر حلفائها في العراق بصدد تقليل تكاليفها، وسوف تبقى في العراق سنوات طويلة، ونظراً إلى القلق الموجود في مجال الظروف المعقدة الاحتمالية بعد انسحاب القوات الأمريكية والدولية. ومع الأخذ في الاعتبار الخلافات القومية والدينية في العراق، يجب استمرار عملية بناء الدولة بمشاركة لاعبين ما بعد إقليميين حتى حصول الاطمئنان اللازم وإقرار الأمن والاستقرار. وفي مجال، في النهاية ماذا سيحدث للعراق؟ قالت كوندليزا رايس إن «الولايات المتحدة قد أوقفت نفسها بشكل كامل على إعادة تعمير العراق». لكن يجب الاعتراف بأن الولايات المتحدة ما زالت تواجه أسئلة مثل: إلام يجب أن تبقى العراق؟ على أي حالة ستكون عملية الأحداث العنيفة؟ على أي حالة سوف يتقدم حجم خسائر القوات الأمريكية؟ وكم ستتكلف إعادة الوضع إلى حالته العادية في العراق؟ وبأي سرعة سوف تتقدم إعادة الإعمار، وأساساً بعد انسحاب أمريكا من العراق، ماذا سيحدث لحكومته؟ لذا، هذه أسئلة مناسبة ومحتملة يجب دراستها بشأن مستقبل العراق.

#### 4) تحليل منطق المذكرات الثنائية خلال العقد الأخير

- مع الأخذ في الاعتبار الأهداف الأساسية للسياسة الخارجية العراقية على المستويين الدولي والإقليمي، يمكن تعريف علاقة بغداد بطهران في المرحلة الحالية في إطار الأهداف الآتية:
- جذب التعاون الإيراني من أجل ضمان الأمن العراقي الداخلي، وخاصةً عن طريق السيطرة على الحدود.
  - استغلال إمكانيات إيران الاقتصادية والتجارية من أجل التغاضي عن ظروف إعادة الإعمار الصعبة.
  - الميل إلى حل نهائي لمشكلة الأسرى العراقيين والطائرات العراقية.

- الاستفادة الدعائية والسياسية واستعراض القوة السياسية للتغلب على المشكلات، في حالة الوصول إلى اتفاقات مع طهران من أجل حل المشكلات البينية.
- استخدام أداة التقارب مع إيران بغرض جذب أنظار الدول العربية بشأن التعريف بالدولة العراقية الجديدة.
- تشجيع الدول العربية في المنطقة، وخاصةً جيران الخليج العربي، على قبول العراق بسرعة في العائلة العراقية.
- الحصول على امتيازات سياسية وأمنية (في إطار الاتفاقيات الثنائية) مثل: اتفاقية تحجيم الجماعات الإرهابية. وتدل دراسة عمل بغداد وتقييم تصرفاتها في المداولات الثنائية مع طهران على هذه الحقيقة أنه لا توجد مشكلة للعراق مع جمهورية إيران الإسلامية في سائر المجالات فيما عدا الأمور التي لا يمكن رفضها (على الأقل في الظروف الحالية)، مثل: الصمت بشأن اعتبار اتفاقية 1975م، وقرار مجلس الأمن رقم 598. وتدلل تعاملات المسؤولين العراقيين مع إيران وزياراتهم إليها كماً وكيفاً منذ غد يوم سقوط صدام وحتى الآن على أن دولة العراق الجديدة تتعامل مع قضية «العلاقة مع إيران» بالاعتماد على حسن الحوار.
- ومع الأخذ في الاعتبار ما قيل، في الظروف الحالية تحتوي الأمور التالية على الأهداف الأساسية للطرف العراقي في أجندة أعمال مباحثات بغداد مع طهران:
- الاستفادة من إمكانيات إيران التجارية والاقتصادية ومشاركة إيران في عملية إعادة الإعمار.
- استعادة الطائرات العراقية.
- إغلاق ملف الأسرى والمفقودين.
- إبرام اتفاقية سلام شاملة بدون اتباع معظم الموضوعات لقرار 598 بوصفه تمهيد من أجل حل المسائل الحدودية بصيغة جديدة. وفي صدد اتفاقية 1975 من المثير للانتباه أن سعد الفيصل في آخر جولة من المفاوضات قد قال بنفسه لمساعد وزير الخارجية الإيراني آنذاك: «إن العراق مستعد في الظروف العادية أن يجمعه سلام عادي وعلاقات حسن جوار مع إيران وفقاً لميثاق

الأمم المتحدة وقوانين القانون الدولي».

وموضوعا السلام العادي وحسن الجوار من الأهداف التي من وجهة نظر العراق يمكن الحصول عليها فقط في «الظروف العادية». ويبدو أن الظروف العادية، من وجهة نظر العراق، هي التعامل من موقف أعلى (أو على الأقل من موقف مساوٍ) في إطار ثنائي وبدون منح امتياز خاص، لا سيما بشأن العتبات وبنود قرار 598 وخاصةً بند «6»، وموضوع دفع الغرامة، وخاصةً «أحزاب المعارضة الإيرانية». وهذا يعني أن الطرف العراقي يرغب في البداية في الحصول على سلام شامل بدون التقيد أكثر بقرار 598، وباستغلال هذا الوضع وفي حالة الاستطاعة بالاستفادة من العلاقات الدولية الآتية ستبدأ فصلاً جديداً من العلاقات الثنائية والحدودية مع الظروف القانونية الجديدة، ومن المحتمل استغلال المعارضة الإيرانية في العراق (التي ربما يقدر عددها بحوالي ثلاثة آلاف شخص) باعتبارهم «وقود» للاتفاقيات الجديدة.

وكذلك لم يبد رجال الدولة العراقيين الحاليين حتى الآن آراءهم بشكل رسمي في صدد اتفاقية 1975 بشكل صريح، وتأجيل هذا الموضوع إلى فرص قادمة بوصفه مشكلة مزمنة. وكذلك، توضح لهجة مواقف ومضمون مباحثات رجال الدولة العراقيين الحاليين مع إيران أن جمهورية إيران الإسلامية لم تتابع وتلح في صدد غرامات الحرب المفروضة. وبعبارة أخرى، تعتبر الحكومة الجديدة عدم متابعة الغرامة من احتياجات إقرار العلاقات الثنائية وحسن الجوار، وتلقيه إلى الطرف الإيراني. وخلال السنوات الأخيرة (قبل سقوط صدام وبعده) بشكل عام مسائل مهمة تقع محل تفاوض خلال المباحثات الثنائية، عبارة عن:

[?] الموضوعات المطروحة للتفاوض:

- طرح مسألة الملاحة في شط العرب

- مسألة تسوير الحدود

- طرح مشاركة جمهورية إيران الإسلامية في إعادة إعمار العراق.

[?] الأدوات التي يستخدمها العراق:

- تعطيل عملية متابعة قرار 598

- الماطلة في شأن تحديد الحدود البحرية والبرية

- استخدام أداة الأحزاب المعارضة، وخاصةً منظمة فدائيي الشعب، وتجنب اتخاذ إجراء عملي ملحوظ في مجال إخراج قوات منظمة المنافقين، وإن كان يجب التنويه بأن «الدستور العراقي الدائم الجديد» لا يسمح لرجال الدولة العراقيين بوجود أحزاب معارضة لأي دولة. لكن أمريكا ما زالت تسعى بالضغط على رجال الحكومة العراقية إلى أن تستخدم هذا الحزب.

- يمكن لموضوع العتبات المقدسة أن يقع كأداة جديدة في يد الجانب العراقي. ولا تستطيع معارضة الجانب العراقي المناسبة وغير المناسبة على إرسال الزوار كماً وكيفاً أن تتسبب في مشاكل اجتماعية وأمنية جديدة لجمهورية إيران الإسلامية.

(ج) الموضوعات المثيرة للتحديات:

- لا يرغب العراقيون فعلاً في حل المشكلات البينية الرئيسية.

- طرح مسألة الأحزاب الإيرانية المعارضة، موضوع الذي لا يرغب الجانب العراقي بسبب أنه لا يتمتع بالقدرة على المناورة الكاملة داخل العراق، في أن يطرحه كموضوع ذي أولوية.

(?) الظروف المعنوية الحاكمة على المفاوضات.

يبدو بشكل إجمالي أن المجالات المعنوية للمواقف العراقية أن الطرف العراقي كان معتمداً على اعتقادين:

1. اعتقاد العراق باستمرار دعم الدول الغربية، وأن هذه الدول غالباً تفضل العراق على جمهورية إيران الإسلامية في التوازنات الإقليمية.

2. اعتقاد العراق بموضوع حاجة إيران إلى حل المشكلات بينها وبين العراق بشكل كامل من أجل تنفيذ السياسات الاقتصادية وإعادة الإعمار.

(هـ) الاتفاقيات الحاصلة:

- التوافق على التفاوض حول الملاحة في شط العرب (ظل معطلاً)

- التفاوض حول تسوير الحدود



- التوافق على التفاوض على إعادة الطائرات المدنية العراقية

- إجراء الصفقات التجارية والتعاون في مجال نقل إكسبانات البنية التحتية مثل: الكهرباء إلخ.... إلى العراق

. إرسال الزوار بشكل متقابل

(ج) السلوك المطلوبة التي تطالب بها الجمهورية الإسلامية في إيران (السلوك المطلوبة والسلوك المحظورة)

وإجمالاً، نحن نعيش في ظروف يجب أن نقوم فيها بإعادة تعريف إستراتيجيتنا وسياساتنا وخط سيرنا قبالة المجتمع الشيعي العراقي. وأهم محددات الإلزامات (الواجبات) النظرية والعملية لإعادة التعريف ذلك يجب أن تعتمد على السياسات وخطوط السير التالية:

### 1) الأسس النظرية للسياسات

1. المصالح القومية الشفافة والأهداف القومية المحددة اعتماداً على الإمكانيات، وعلى هذا الأساس، يمكن رسم خط اتصال من المصالح القومية يقع في بدايته الحفاظ على بقاء وجود جمهورية إيران الإسلامية، وفي نهايته تقوية المكانة والاحترام الدوليين لجمهورية إيران الإسلامية باعتبارها قوة إقليمية كبرى. بعبارة أخرى، إن «المصالح القومية» مفهوم غامض وسائل يقبل التحليل في مكان وزمان محدد، وبعد التغيير في (Context) يتحول منته أيضاً. لذا، يجب رصد هذه التحولات وفقاً للظروف الجديدة، وجعلها شفافة ونهائية.

2. معرفة ماهية النظام الدولي المتغير وإدراكها مع ملاحظة التطورات المتزايدة.

3. المسايرة والاستغلال، وعبارة أخرى الانتهازية وخلق الفرص.

4. الوحدة الكلامية.

5. الإستراتيجية المحددة والأدوات المناسبة مع الأهداف القومية.

6. تصنيف الأهداف حسب الأولوية، وإيجاد التوازن فيما بينها من أجل إزالة الخلافات.

7. وحدة بنية اتخاذ القرار في العلاقات الخارجية والسياسة الخارجية.

8. إعلان الحد الأدنى من السياسات، وتنفيذ الحد الأقصى منها.
9. ترك مفهوم «المصالح العليا للعالم الإسلامي» في السياسات التنفيذية، وعدم إعلان وتوضيح وتعميق ومتابعة مفهوم «المصالح القومية» إزاء العراق الجديد والحركة الإسلامية لشبيعة العراق بشكل خاص.
10. طرح إعادة تعريف لمانيستو الثورة الإسلامية، وأفكار مرشد الثورة العظيم اعتماداً على الاجتهاد في الفقه الشيعي، وبالتطابق مع ظروف الشيعة الجديدة في بنية العراق السياسية.
11. ترجيح الاتجاهات الناعمة على التكتيكات الخشنة في العراق الجديد وخاصةً تعزيز الأعمال الثقافية.

## (2) الإجراءات العملية (يجب ولا يجب)

1. يجب على جمهورية إيران الإسلامية في الظروف الحالية أن تحل تناقضاً أساسياً في إستراتيجيتها وسياساتها التنفيذية حيال العراق الجديد. وهذا التناقض عبارة عن استقرار الأمن في العراق أو عدم استقراره، وأيهما يضمن المصالح القومية لجمهورية إيران الإسلامية على نحو أكثر تأثيراً؟ ويعتقد بعض الخبراء أن استتباب الأمن والاستقرار في العراق يجب أن يقع على رأس أولويات سلوك جمهورية إيران الإسلامية بناءً على أسباب متعدد من بينها الأسباب الرئيسية الثلاثة الآتية:
 

(?) ترسيخ الأمن وما يتبعه من عمليات ديمقراطية لصالح الشيعة بشكل عام.

(?) سوف يؤدي عدم استقرار الأمن إلى استمرار التواجد الأمريكي في العراق، وانجذاب الرأي العام نحو الشؤون العراقية وقضية فلسطين، وهي من القضايا الأساسية في العالم الإسلامي، وسوف يتم هندستها وضبطها وفقاً لأهداف أمريكا وإسرائيل. وبالتالي، يجب إقرار الأمن والاستقرار في العراق بأسرع ما يمكن. لكن القسم الآخر من الخبراء الصانعين للقرارات في بعض مبادئ إدارة شؤون العراق يعتقدون أن استمرار الأزمة في العراق ومواجهة الخطط الأمريكية لتحديات في إطار التطورات العراقية، سوف يهدد نموذج الحكومة النموذجية الأمريكية في العراق الذي تنفذه أمريكا في إطار مشروع الشرق الأوسط الكبير، وسوف ينهزم المحافظون الجدد في الشرق الأوسط، حيث سيكون هذا الأمر في صالح العالم الإسلامي وجمهورية إيران الإسلامية. لكن يجب القول إنه بشكل عام سيكون استتباب الأمن والاستقرار في العراق والتعجيل بإعادة الإعمار في صالح جمهورية إيران

الإسلامية والشعب العراقي بشكل أساسي.

2. يجب على الحكومة الإيرانية أن تتحاشى أي نوع من التفكير السلبي أو اتخاذ تدابير مناوئة تجاه شيعة العراق أو سائر الطوائف العراقية، وتطالب فقط بدعم السلام والاستقرار التام في العراق من خلال عملية ديمقراطية. لأن بعض الإجراءات غير المنسجمة تخلق حساسيات وأضرار لا تُعوض.

3. وفيما يخص منظمة مجاهدي خلق، الذين يمتلكون قاعدة في العراق، تريد إيران من العراق والدول المحتلة، وخاصة المنظمات الدولية :

(?) أن يعلنوا مواقفهم بوضوح وشفافية إزاء هذه المنظمة، واعتبارها تنظيم إرهابي،

(?) طردهم من العراق،

ج) تسليمهم لجمهورية إيران الإسلامية.

4. المشاركة الجادة في محاكمة صدام حسين باستخدام كافة الإمكانيات الموجودة وخاصةً فيما يتعلق بقضايا مثل أن يتم التأكيد مجدداً على ضرورة تنفيذ مضمون قرار 598، وخاصةً أن اعتراف صدام باعتداء العراق على إيران تلقائياً يقوي مسألة ضرورة دفع الغرامة لإيران من قبل الحكومة الجديدة، والإصرار على محاكمة قادة حزب البعث. إلا أنه في محاكمة صدام حسين وكبار أعضاء الحكومة البعثية لم تطرح موضوعات مثل: اعتداء صدام على إيران، ومجزرة حلبجة، واستخدام قنابل كيميائية، وهي من القضايا التي تحتوي على موضوعات ذات الأولوية!

5. فصل مجال العلاقات الثنائية بين إيران والعراق عن إيران والولايات المتحدة، سواء من الناحية النظرية أو في مجال العمل. ويبدو أنه على جمهورية إيران الإسلامية أن تحصل على اشتراك في المصالح مع أمريكا في العراق بدلاً عن حل مشكلتها مع أمريكا بشكل أساسي وماهوي. ووفقاً لرؤية اتخاذ القرار، عليها أن تتابع مصالحها القومية في العراق من ناحية، وألا تعرض مصالحها الحيوية للخطر من ناحية أخرى.

6. الاهتمام بالإسراع في عملية انسحاب القوات المحتلة، وبالطبع يجب ألا نتابع هذا الأمر عن طريق الضغط على الحكومة العراقية، بل الأهم من هذا، عن طريق منظمة الأمم المتحدة بمعنى

أن يطلب مجلس أمن التابع للأمم المتحدة من القوات المحتلة أن تحترم حق سيادة الشعب العراقي، وتغادر العراق في أول فرصة، وتسلم إدارة هذا البلد إلى شعبه.

7. تقليص الهوة بين السياسات المعلنة والمنفذة.

8. رفع مستوى العلاقات الإقليمية عن طريق مجموعة 2+6 وسائر الآليات الإقليمية.

9. توعية الرأي العام العالمي والإقليمي، وبالطبع تعديل بعض السياسات المنفذة مثل التي تتبعها محطة العالم الفضائية حتى الآن.

10. التأكيد على استمرار عملية بناء الدولة عن طريق تفعيل الآليات الدولية - وقد حاولت الولايات المتحدة حتى الآن أن تقر الأمن باستخدام القوات الأمريكية والإنجليزية، وكذلك إعادة الإعمار في سياق صندوق تنمية العراق، وحصر منظمة الأمم المتحدة في الأمانة العامة وإجراء انتخابات وتوجيه الدور الرقابي على سائر المنظمات الدولية بأساليب انتقائية وبتجاه مراسمي. والحقيقة هي أن مسألة الأمن والآليات المتعلقة بإعادة إعمار العراق ما زالت غامضة بالنسبة إلى المسؤولين العراقيين، وتعتبر تحدياً خطيراً.

11. يجب ألا يكون عمل إيران على نحو يُذكر بتدخل إيران في الشؤون الداخلية لدور الجوار عن طريق الشيعة. وبوسع دعوة المثقفين والمفكرين الشيعيين عن طريق المراكز البحثية، وخاصةً المراكز غير الحكومية، في المرحلة الحالية، والتفكير المشترك بشأن مستقبل الشيعة أن تكون حيوية للغاية. لكن يجب ألا تكون هذه الخطوة حكومية، وتتسبب في قلق دول الجوار. وبوسع دعم إيران لموجة الإصلاحات في الدول العربية أن تؤثر على إحقاق الحقوق السياسية للشيعة في السنوات القادمة. وتجربة العقدين الماضيين يجب أن تكون نبراساً لصانعي القرار الإيرانيين في التعامل مع مسألة الشيعة في السنوات القادمة. وقد دلت التجربة على أن العمل السياسي يواجه معارضة الحكومات في النهاية، وحتى بوسعه أن يضر بمصالح إيران أيضاً. وبالتالي، منذ الآن يجب أن يقع «العمل الثقافي» لشيعة دول الجوار على رأس خطط النظام الإيراني. وأهم حلول هذا الاتجاه المقترح هي كالتالي: إذاعة خطابات مجتهد الرعيل الأول، فيما يتعلق بإيجاد التوافق والوحدة، والتأكيد على ضرورة ترسيخ العمليات الديمقراطية، وحقوق الإنسان وإلخ...

12. التأكيد على الحفاظ على وحدة الأراضي العراقية مع ملاحظة المجال الكامن للأزمات

المحتملة للبحث عن الهوية في محافظتي كردستان وخوزستان.

13. الاهتمام بالدبلوماسية الشعبية من أجل تقليل الضغوط البيئية، مثل: الضغوط باتهام إيران بالتدخل من قبل بعض دول المنطقة وخاصةً الأردن، مع طرح أفكار مثل «الهلل الشيعي». ويجب رسم ذلك الاتجاه وتنفيذه اعتماداً على المعلومات والمبادئ الواقعية حتى تقتنع شعوب المنطقة بأن مثل هذه الادعاءات ما هي إلا محاولات بعض الدول لبث التفرقة. لأن أحداث العام الماضي تدل بوضوح على التدخل الأردني السافر في الشؤون الداخلية للعراق، والتخطيط لعمليات إرهابية ضد الشيعة والعتبات المقدسة من داخل الأراضي الأردنية.

14. التأكيد على ترسيخ العمليات الديمقراطية في العراق، وإجراء الانتخابات الحرة في موعدها، لأنه من الطبيعي أن «آليات صناديق الاقتراع الذاتية» ستحقق مصالح إيران القومية، والوحدة القومية العراقية، ومصالح الشيعة بشكل خاص.

15. التأكيد على التسريع في ترسيخ علاقاتها مع الحكومة الجديدة عن طريق تمهيد العلاقات الإقليمية مثل: الأوبك، ومجلس التعاون الخليجي، ومنظمة المؤتمر الإسلامي. لأنه يجب التأكيد على نوع المشاكل البينية المزممة.

16. يجب باستخدام سياسة «العصا والجزرة» بالتعبير والمنطق الإيرانيين، من ناحية أن ترى أمريكا أنه لا توجد إمكانية لعبة ناجحة في العراق بدون ورقة إيران، ومن ناحية أخرى، يجب أن ترى أنه توجد منافذ للتقارب مع إيران والاستفادة من ورقتها.

17. إحباط الدعاية المضادة لإيران في وقتها، وفضح هوية الشخصيات التي تتخذ مواقف ضد إيران بشكل صريح، مثل: حازم شعلان، وإياد علاوي إلخ...

18. ربط الملف المتعلق بالاختلافات القديمة فيما يخص بعض النقاط الحدودية مثل: الحيز المالي لشط العرب، وتقيد الحكومة العراقية بتعهدات اتفاقية الجزائر 1975م، من حيث إنه كانت الخلافات الحدودية وخاصةً في نقاط مثل شط العرب إحدى الأسباب الرئيسية للنزاع بين العراق وإيران في العقود الماضية. ومن الضروري اتخاذ تدابير خاصة في أقرب فرصة بغرض حل الخلاف الحدودي حول شط العرب وفقاً للاتفاقيات السابقة مثل: اتفاقية الجزائر 1975م، والوصول إلى تفاهم أساسي. لأن أي نوع من التعلل في هذا الصدد سوف يؤدي إلى الغموض في العلاقات الثنائية وانعكاسات غير مرضية على المدى الطويل.

19. ومن الأولويات الأساسية الأخرى بغرض تعزيز العلاقات، التعاون الأمن والاستخبارات الثنائي، وكذلك إبرام المعاهدات الأمنية وعدم الاعتداء بين البلدين. وبوسع التعاون الأمني والاستخبارات أن يساعد على السيطرة على الجماعات الإرهابية المعارضة والمتطرفة في طريقي المعادلة كليهما. وبوسع التعاون الأمني والاستخباراتي الإيراني في مجال السيطرة الحدودية وكذلك الجماعات الإرهابية ونوار العراق أن يساعد الحكومة العراقية على قمع القلاقل الحالية في العراق، وإيجاد السلام والاستقرار. ومن ناحية أخرى، بوسع التعاون المتقابل للحكومة العراقية الجديدة من أجل مواجهة أحزاب المعارضة الإيرانية مثل: منظمة «مجاهدين خلق» المستقرة في العراق، أن يلعب دوراً إيجابياً في ارتقاء مستوى العلاقات. ومن العوامل الرئيسية التي سوف تؤدي إلى زيادة التوافق بين العراق وإيران، هو زيادة التعاون الاقتصادي والتبادل التجاري. وبأي حجم تزيد به المصالح الاقتصادية والتجارية لكل من البلدين، سوف يقل احتمال استخدام القوة والعنف بغرض حل الخلافات والمشكلات الموجودة والاضطراب للطرف المقابل بالقدر نفسه. لذا، من الضروري أن تعزز من جهودها الاقتصادية المشتركة في مجالات مثل: النفط والغاز، والتعاون بين الموانئ، ونقل التكنولوجيا والإنجازات الهندسية من جانب إيران إلى العراق، وزيادة التبادلات التجارية.

20. ربط القضية المتعلقة بأسرى الحرب والمفقودين وكذلك الأمور المتعلقة باللاجئين العراقيين في إيران.

21. ملاحظة التسهيلات اللازمة على الحدود من أجل التردد الثنائي وخاصةً الزوار مثل: إلغاء التأشيرات إلخ...

22. مع الأخذ في الاعتبار أفكار مثل: استمرار وجود العسكريين في بنية السلطة في العراق، والشعور القومي للعراقيين، والخلافات الحدودية القديمة بين الجانبين، يجب على إيران بشكل عام أن تسعى إلى «عراق محايد، ومستقر، ومزدهر، وضعيف من الناحية العسكرية». وفي هذا الصدد يمكن القول بشكل عام إن مواقف جمهورية إيران الإسلامية منذ أشهر قبل سقوط النظام البعثي وحتى الآن، كانت مواقف إيجابية. بمعنى أنها خلال عملية التحولات، تابعت مواقفها المعلنة والمنفذة وأعلنت اهتمامها بما يجري؛ إلا أنها لم تقم بالتحرك المناسب.

وفي النهاية، نطرح سؤالاً أساسياً، ونترك إجابته لواقعي سياسات مجموعة النظام، وهو: «باعتبارنا جمهورية إيران الإسلامية، ما غاياتنا ومصالحنا إزاء العراق من صبيحة انتصار الثورة

الإسلامية وحتى الآن، وما المكانة التي نتصورها لأنفسنا بين الشعب العراقي؟ ومع الأخذ في الاعتبار المصادر التي نمتلكها، إلى أي مدى وصلنا إلى الأهداف والمصالح والمكانة المقصودة؟»

وإذا أعدنا تعريف هذا السؤال الأساسي، وفحصنا مساوئ الماضي بشكل علمي وواقعي، فعندئذٍ يمكن أن نأمل أن نقيم الأضرار والتهديدات الحالية بدقة، ونعرف إستراتيجية العمل إزاء التطورات الحالية لبناء الدولة في العراق، ونوضحها، ونعيد إنتاجها. ملخص الكلام هو أنه يجب أن تكون العلاقات الثنائية نبراساً للمستقبل، لأن العراق الحالي قد واجهنا بتحديات وفرص وتهديدات جديدة. لذلك علينا أن نعرف الأضرار البنيوية السابقة وتحليلها، وأن نمتلك تحليلات واقعية عن التحديات والفرص والتهديدات الحالية حتى نستطيع - إن شاء الله بالاعتماد على مضمون ميثاقنا القومي في مجال العلاقات والروابط الدبلوماسية باستخدام الطاقات المختلفة، و«التناغم بين المصالح العليا للعالم الإسلامي والمصالح القومية لبلادنا» - أن نضمن قوتنا وأمننا القومي. وفي الظروف الحالية، نحتاج إلى كتابة وتنفيذ «بروتوكول الأمن القومي الذي من لوازمه الأساسية تليقي أمني - ثقافي» حيث يبدو أنه لم تتم كتابة تلك الإستراتيجية حتى الآن، من أجل وضعها أمام المنفذين.

رابط المقال:

<http://ensani.ir/file/download/article/20120325202010-1149-188.pdf>